Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

والآخرون يرون أنها ـ كالقرآن والأحاديث المتواترة تمامًا ـ تُثبت العقيدة .

وسبب هذا النزاع يرجع عند التأمل إلى أمرين يجب البت فيهما أولاً :

الأول : هل يكفي الظن في إثبات العقيدة ، أو لا بد من اليقين والقطع فيها ؟

والثاني : هل حديث الآحاد الصحيح يفيد العلم اليقيني ، أو يفيد الظن الراجح فحسب ؟

*** هل يكفي الظن في إثبات العقيدة ؟ :**

أما الأول : فالظاهر من آيات القرآن المتكررة أن الله تعالى ذَمَّ الذين يتبعون الظن في أمور العقيدة ، فقال عن المشركين :

﴿ وَمَالَهُم بِهِ مِن عِلمٍ إِن يَتَّبِعُونَ إِلاَّ الظَّنَّ وإِنَّ الظَّنَّ لاَ يُغنِي مِنَ الْحَقِّ شَيئًا ﴾(١)، ﴿ وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُم إِلاَّظَنًّا إِنَّ الظَّنَّ لاَ يُغنِي مِنَ الحَقِّ شَيئًا ﴾(٢) . وفي مقام آخر خاطبهم بقوله : ﴿ قُل هَل عِندَكُم مِّن عِلمٍ فَتُخرِجُوهُ لَنَآ إِن تَتَّبِعُونَ إِلاَّ الظَّنَّ وَإِن أَنتُم إِلاَّ تَخرُصُونَ ﴾(٣) .

وفي موضع آخر قال : ﴿ وَمَا لَهُم بِذَلِكَ مِن عِلمٍ إِن هُم إِلاَّ يظُنُّونَ ﴾(٤) .

وقال في شأن النصارى واعتقادهم في صلب عيسى : ﴿ مَا لَهُم بِهِ مِن عِلمٍ إِلاَّ اِتِّبَاعَ الظَّنِّ ﴾(٥) .

وما كان الله تعالى ليذم المشركين وأهل الكتاب على اتباعهم الظن في موضع يُطلب فيه اليقين ، ثم يسمح للمسلمين وحدهم أن يتبعوا في نفس المجال : الظن المذموم .

---

(١) النجم : ٢٨ .
(٢) يونس : ٣٦ .
(٣) الأنعام : ١٤٨ .
(٤) الجاثية : ٢٤ .
(٥) النساء : ١٥٧ .